مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٠٠

الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماس	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إندونيسيا	السيدة مارسودي
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد تشابوتوفيتش
	بيرو	السيد أوغاريي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد لودريان
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	الشيخ الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة طومسون

جدول الأعمال

عدم الانتشار

دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل عقد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سأدلي الآن بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن جلسة اليوم فرصة حسنة التوقيت لتقييم الإنجازات التي تحققت في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع الأساس لتحقيق التقدم في المستقبل. وإذ نقترب من موعد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ على خلفية أمنية صعبة، يمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يسهم في تحقيق المؤتمر لنتائج ناجحة في عام ٢٠٢٠. وأود أن أسلط الضوء على أن المجلس لا يضم فقط الدول النووية الخمس المعترف بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الثلاث الوديعة، بل كذلك ١٠ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الملتزمة التزاما راسخا بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وبعضها أعضاء ملتزمين كذلك في مناطق مختلفة خالية من الأسلحة النووية. ويؤكد هذا التكوين مسؤولية مجلس الأمن إزاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأهمية تبادل الآراء الذي نجريه اليوم. ويقع النهوض بأهداف المعاهدة عبر ركائزها الثلاث – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للتطبيقات النووية – في صميم مهام الأعضاء. إننا ممتنون لحضورهم، ونتطلع إلى الاستماع إلى بياناتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ الرئاسة الألمانية على عقد جلسة اليوم. إن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، سواء عن قصد أو عرضا أو لسوء التقدير، يشكل أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وستكون الآثار المحتملة لحرب لنووية عالمية النطاق وستطال جميع الدول الأعضاء. ولذلك، من المناسب تماما أن يناقش مجلس الأمن التدابير المتعلقة بمنع هذه النتائج الكارثية، وبخاصة الصك الذي ربما أدى الدور الأكبر في القيام بذلك. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت سمة دائمة في المشهد الأمني الدولي لما يقرب من ٥٠ سنة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معترف بها على نطاق واسع بوصفها حجر زاوية النظام الدولي لعدم الانتشار والدعامة الأساسية لنزع السلاح النووي. وكذلك فإن دورها كركيزة لأمننا الجماعي، أمر مسلم به.

وهناك أربعة عناصر رئيسية لنجاح المعاهدة. أولا، إنها تتضمن التزامات بعدم الانتشار يمكن التحقق منها في شكل ضمانات بشأن الأنشطة النووية السلمية. وثانيا، إنها المعاهدة الوحيدة التي تشمل الالتزامات الملزمة قانونا للسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وثالثا، تنشئ المعاهدة توازنا استراتيجيا على نطاق الركائز الثلاث لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

بطرق تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد المرجوة منها لجميع الدول الأطراف. رابعا، يوفر الطابع شبه العالمي سلطة واضحة ويكفل التزاما عالميا تقريبا بإطارها المعياري العالمي.

وقد قدمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، طوال تاريخها الطويل، فوائد أمنية ملموسة، لا للدول الأطراف فيها فحسب، بل لجميع الدول. فعدم تحقق نبوءة الرئيس كينيدي الأليمة بأن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون ما بين ١٠ إلى ٢٠ دولة بحلول عقد السبعينات، يعزى بدرجة كبيرة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعدم وجود سوى أربع دول ذات قدرات نووية، أو يشتبه في امتلاكها تلك القدرات خارج المعاهدة في ٢٠١٩، يظل أحد أكبر النجاحات التي حققتها الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ويمكننا جميعا أن نتفق على أن انتشار الأسلحة النووية في عدد أكبر من الدول يعادل زيادة إمكانية استخدامها. والسبب في عدم حدوث ذلك هو القيمة التي ظلت تضعها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على عضويتها في المعاهدة وفوائد عدم الانتشار التي توفرها.

ويجب علينا أن نعيد التأكيد اليوم على أن الفوائد الأمنية الناجمة عن تنفيذ المادة السادسة – تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي – كانت بنفس القدر من الأهمية. وقد ساعدت جهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة، بقيادة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تخفيف حدة التوتر على الصعيد العالمي، وعلى التقليل من نزاعات الدول الكبرى وعلى بناء الثقة فيما بين الدول المتنافسة الحائزة للأسلحة النووية. إن التخفيضات في الترسانات النووية، وأطر العمل على خفض الخطر النووي والجهود المبذولة للدفع قدما بنزع السلاح النووي المتعددة الأطراف جميعها تدابير فعالة بموجب المادة السادسة، وكل واحدة منها تساعد على تهيئة بيئة تشجع على تعاون دولي أوسع على مختلف التحديات العالمية في عصرنا، من السلام والأمن إلى التنمية وتغير المناخ.

إن ركيزتي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – نزع السلاح وعدم الانتشار – وجهان لعملة واحدة. فعدم إحراز التقدم بشأن الركيزة الأولى سيؤدي إلى عدم إحراز التقدم بشان الركيزة الثانية. وتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطارهما يعزز الثقة المتبادلة وينهض بقضية إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وكما أكد الأمين العام، فإن نزع السلاح وعدم الانتشار آليتان مهمتان تساعدان على جعل العالم أكثر أمانا وأمنا.

وهي تدابير ترمي إلى المساعدة على منع نشوب النزاعات وتخفيف عواقبها وتسويتها، ويمكن بل ينبغي أن تنفذ بالترادف مع العمليات الأخرى لصنع السلام وإحلال الأمن.

وقد بات من المؤكد أن معاهدة عدم الانتشار ذات طابع مستدام بشكل ملحوظ. لكن ينبغي ألا نعتبر ذلك من المسلّمات. واليوم، نجد أنفسنا في بيئة دولية يبرز فيها التنافس عوضا عن التعاون، وباتت الأولوية لاقتناء الأسلحة عوضا عن انتهاج سبيل الدبلوماسية. ونجاح نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة قد تعثر. وعوضا عنه، برز خطاب خطير بشأن فائدة الأسلحة النووية وتزايد الاعتماد على تلك الأسلحة في المذاهب الأمنية. وبرامج التحديث باهظة الثمن التي من شأنها أن تجعل الأسلحة النووية أسرع وأكثر دقة وأقدر على التخفي تنذر فعليا بسباق تسلح نووي نوعي. وستبدأ التطورات التكنولوجية السريعة في التأثير على بيئتنا الأمنية الدولية بعدة طرق مختلفة، بما في ذلك من خلال التخفيض المحتمل للحواجز التي تحول دون حيازة الأسلحة النووية. أخيرا وليس آخرا، فإن النزاعات الإقليمية قد تؤدي إلى تعزيز عوامل الانتشار.

إن إطار نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الذي تحققت على أساسه إنجازات حقبة ما بعد الحرب الباردة، آخذ في التآكل، ولكن ليس لدينا أي شيئ آخر يمكن أن يحل محله. وبالتالي،

فإن احتمال استخدام الأسلحة النووية أعلى مما كان عليه منذ أجيال. وهذه التطورات مجتمعة تضع معاهدة عدم الانتشار تحت ضغط متزايد وتفاقم التصدعات الواضحة بين الدول الأطراف منذ بعض الوقت. وفي هذا السياق، سيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ لحظة فارقة.

ولا أعتقد أن الفشل في تحقيق توافق في الآراء في عام ٢٠٢٠ يشير بالضرورة إلى زوال المعاهدة، لكنه سيشكل سابقة سيئة ويسلط المزيد من الضوء على الانقسامات بين الدول الأطراف. وسوف يثير التساؤلات حول استعداد الدول لالتماس الأمن الجماعي للجميع، عوضا عن المزايا الأمنية الضيقة والقصيرة الأجل وغير المستدامة، في نهاية المطاف، لفرادى الدول. وأعتقد أن علينا أن نتجنب هذا الوضع.

إن عام ٢٠٢٠، الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار والذكرى الخامسة والعشرين لتمديدها إلى أجل غير مسمى، يتيح فرصة ذهبية لتحقيق المكاسب العملية التي ستضمن استمرار بقاء هذه المعاهدة. وسيكون من المهم إعادة تأكيد الجميع بقوة على المستوى السياسي على أهمية المعاهدة. وفي الفترة القصيرة المتبقية من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، أرجو أن تنظر الدول الأطراف في الأمور الأربعة التالية.

أولا، الحاجة إلى تنفيذ واضح من جانب كل الدول الأطراف للالتزامات المتعهد بها خلال دورات الاستعراض السابقة. فلا يمكن إلغاء الالتزامات السابقة بشكل تعسفي وإلا ستصبح أقل قيمة من الورقة التي كتبت عليها. والإخفاق في التنفيذ يقوض الإنجازات المحتمل تحقيقها في المستقبل في جميع ركائز المعاهدة الثلاث.

ثانيا، نحن بحاجة إلى حوار حقيقي بشأن مأزقنا الحالي في الأمن الدولي وكيف يمكن لمعاهدة عدم الانتشار أن تكون أداة للحد من الخطر النووي وتعزيز الاستقرار بطرق تُتخذ خلالها أيضا خطوات ملموسة صوب نزع السلاح النووي.

ثالثا، هناك حاجة إلى كفالة التوازن الاستراتيجي بين الركائز الثلاث. وكثيرا ما توصف معاهدة عدم الانتشار بأنها صفقة كبرى. وأنا أراها مجموعة من الصفقات، أو بالأحرى، الالتزامات المتعهد بها. ومن المهم أن نقر بأن كلا منها جميعها يعزز الآخر.

رابعا، نحتاج إلى التفكير الإبداعي بشأن ماهية النتائج الناجحة التي ينبغي التوصل إليها في عام ٢٠٢٠.

فمنذ عام ١٩٩٥، أصدرت مؤتمرات الاستعراض قرارات وخطط عمل وخطوات وإجراءات عملية لتحسين فعالية عملية الاستعراض ذاتها. وفي عام ٢٠٢٠، يتعين على الدول الأطراف النظر في النتائج المحتملة التي يمكن أن تضمن النجاح والدفع بتنفيذ المعاهدة قدما.

إن مزايا الأمان التي توفرها معاهدة عدم الانتشار كانت واضحة في أوقات الاستقرار النسبي. وينبغي أن تكون أكثر من ذلك في عصر الاضطراب الدولي. معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تكون آلية تساعد في إيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا. ينبغي أن تكون أساسا لبناء الثقة والطمأنينة، والتصدي للتهديدات والتحديات الناشئة، والتمهيد لإنجازات في المستقبل في إطار السعي إلى تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأيا كان شكل النهج الجديد لتحديد الأسلحة ونزع السلاح الذي قد نتخذه في القرن الحادي والعشرين، هناك شيء واحد واضح – أن معاهدة عدم الانتشار ستظل محور آلية أمننا الجماعي. ويتعين الحفاظ على لياقتها للوفاء بالغرض منها.

وما زلت مقتنعا بأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيكون فرصة لإحراز تقدم بشأن جميع هذه الأهداف والتأكد

من أن هذا الركن الأساسي للأمن الدولي يظل مناسبا للغرض لـ ٢٥ أو حتى ٥٠ عاما قادما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أمانو.

السيد أمانو (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة في استضافة هذا الاجتماع الهام بشأن تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥ لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. والوثيقة الختامية السابقة، في عام ٢٠١٠، أقرت بأن،

”يسلم المؤتمر بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر جوهري في نظام عدم الانتشار النووي، وأنها تؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة وتساعد على تهيئة بيئة ملائمة للتعاون النووي“. (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)، الجزء الأول، الفقرة ١١).

وشددت أيضا على دور الوكالة في مساعدة البلدان النامية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ولأن ولايتنا الذرة من أجل السلام والتنمية، فقد دعمت الوكالة الأمم المتحدة في جميع المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. وأعتقد أن دورنا المزدوج للتحقق النووي والمساعدة في الاستخدامات السلمية وثيق الصلة للغاية بالدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبق الضمانات الآن في ١٨٢ بلدا، ١٧٩ منها دول أطراف في المعاهدة. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية مطالبة بموجب معاهدة عدم الانتشار بإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تعلن عن جميع المواد النووية المستخدمة في أنشطة نووية سلمية.

واستنتاجات الضمانات التي تستخلصها الوكالة، والتي تستند إلى تحققنا المستقل والنتائج التي توصلنا إليها، توفر تأكيدات ذات مصداقية للمجتمع الدولي بأن الدول تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. وفي عام ١٩٩٧، وافق مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البروتوكول الإضافي النموذجي. وهذه أداة تحقق قوية تتيح للوكالة إمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات بشأن جميع أجزاء دورة الوقود النووي لدولة ما. كما أنها تمنح المفتشين إمكانية وصول أكبر إلى المواقع والأماكن، في بعض الحالات بإشعار حتى قبل ساعتين من الوصول.

وحين أصبحتُ مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٩، لم ينفذ البروتوكولات الإضافية سوى ٩٤ بلدا. واليوم ينفذ تلك البروتوكولات ١٣٤ بلدا وهو أمر مشجع للغاية. بيد أن الجمع بين اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ينبغي أن يصبح عالميا. وأشجع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون أن تنفذ بعد اتفاقات الضمانات الشاملة على تنفيذها دون إبطاء. وأدعو جميع البلدان التي لم تفعل بعد، إلى إنفاذ البروتوكولات الإضافية هذه.

وتعدُّ الزيادة المطردة في كمية المواد النووية وعدد المرافق النووية الخاضعة لضمانات الوكالة، إلى جانب الضغط المتواصل على ميزانيتنا العادية، من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها الوكالة في الوقت الراهن. ويجب بموجب النظام الأساسي للوكالة، تمويل عمليات التفتيش من الميزانية العادية. ولم تحقق ميزانيتنا

العادية أي زيادة تذكر على مدى عدة سنوات تقريبا، بل إنها خفضت بالفعل في هذا العام. وإذا استمر تخفيض ميزانيتنا العادية خلال السنوات القادمة، فإن من شأن ذلك أن يؤثر كثيرا على أنشطة التحقق التي ننفذها.

ولا تزال البرامج النووية لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من بين أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الوكالة. وما برحت الوكالة تركز على الأنشطة النووية الإيرانية منذ عام ٢٠٠٢. وقدمت تقييما نهائيا للمسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي في الماضي والحاضر إلى مجلس محافظي الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وذكرت فيه أن إيران قد نفذت مجموعة من الأنشطة ذات الصلة بتطوير جهاز متفجر نووي قبل نهاية عام ٢٠٠٣. غير أن تلك الأنشطة لم تتجاوز حدود دراسات الجدوى والدراسات العلمية واكتساب كفاءات وقدرات تقنية محددة ذات الصلة. وذكرت أيضا أن لدينا مؤشرات موثوقة على أنشطة في إيران تتعلق بتطوير جهاز نووي متفجر بعد عام ٢٠٠٩.

وتواصل الوكالة التحقق والرصد المتعلقين بتنفيذ إيران لالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد ذكرت في تقاريري المنتظمة إلى المجلس أن إيران ما تزال تنفذ تلك الالتزامات. ومن الضروري أن تواصل إيران تنفيذها تنفيذا كاملا. وتمكن مفتشونا من الوصول إلى جميع المواقع والأماكن التي أرادوا زيارتها في إيران. وتواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل المواد النووية التي أعلنت عنها إيران وفقا لاتفاق الضمانات بموجب المعاهدة. ويستمر التقييم فيما يتعلق بعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. ويعدُّ تنفيذ إيران لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وتدابير الشفافية الإضافية الواردة في خطة العمل المشتركة أكثر نظم التحقق فعالية على نطاق العالم بأسره.

وتكاد تمر ١٠ سنوات منذ أن طُلب إلى مفتشي الوكالة مغادرة كوريا الشمالية. وتواصل الوكالة رصد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي وتقييم جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة بالضمانات، بما في ذلك المعلومات المفتوحة المصدر والصور الساتلية. وقد اتسع نطاق البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي إلى حد كبير في غضون الـ ١٠ سنوات الماضية. وأعلن البلد عزمه على بدء تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل الماء الخفيف في عام ٢٠٠٩. وصرح في عام ٢٠١٣ بأنه سيتخذ تدابير ترمي إلى إعادة تعديل وتشغيل جميع المنشآت النووية في يونغبيون.

ولاحظت الوكالة منذ ذلك الحين، مؤشرات على تشغيل محطة مفاعل وإعادة بطاقة ٥ ميغاواط وتوسيع المبنى الذي أبلغ عن احتوائه لمرفق التخصيب بالطرد المركزي، علاوة على تشييد مفاعل الماء الخفيف. ومنذ عام ٢٠٠٩ أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خمس مناسبات منفصلة إجراءها للتجارب النووية، بالإضافة إلى التجربة المعلن عنها في عام ٢٠٠٦. واستمرت الأنشطة في بعض المرافق أو ازدادت خلال العام الماضي، في حين يبدو عدم تشغيل بعض المرافق الأخرى. وأقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الوكالة عن تلك الأنشطة. ومع ذلك وبدون القدرة على الوصول إلى البلد، لن يتسنى للوكالة تأكيد طبيعة تلك الأنشطة والغرض منها.

وتتابع الوكالة عن كثب التطورات الدولية المتعلقة بالمسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن تؤدي تلك العمليات إلى اتفاق وتنفيذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي. وليس للوكالة أي دور تؤديه في المفاوضات السياسية بين البلدان المعنية. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يقترن أي اتفاق بشأن نزع السلاح النووي بآلية تحقق فعال ومستدام. ونظرا لخبرتها الطويلة وممارسات الراسخة، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على

التحقق من نزع السلاح النووي ورصده بطريقة محايدة ومستقلة وموضوعية. ومن شأن ذلك أن يساعد على استدامة تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه. ومن شأنه أيضا أن يسهم في أن يتم نزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة كاملة، يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها على النحو المطلوب في العديد من قرارات مجلس الأمن.

ومنذ عام ٢٠١٧، كثفت الوكالة جهودها الرامية إلى رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعززت استعدادها لتنفيذ أنشطة التحقق والرصد في البلد إذا تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين البلدان المعنية. ويمكننا أن نستجيب في غضون أسابيع فقط لأي طلب بإرسال مفتشين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء على موافقة مجلس محافظي الوكالة.

وأود أن أشير بإيجاز إلى أن الوكالة تسهم إسهاما هاما في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بعدة طرق. كما نساعد الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي تشمل بالفعل مناطق شاسعة من العالم. ففي عام ٢٠١٢ على سبيل المثال، قدمت الوكالة الوثائق الأساسية إلى ميسر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ووصفت تلك الوثائق العمل الذي تضطلع به الوكالة وخبرتها المكتسبة فيما يخص طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإذا ما طلبت منها الدول الأعضاء، فإن بوسع الوكالة أن تؤدي دورها في نزع السلاح النووي من خلال تقاسم خبرتها في تنفيذ التحقق.

ويعد برنامج الوكالة للتعاون التقني الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية، استنادا إلى النظام الأساسي للوكالة، ووفقا للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء. وبالرغم من أن عملنا في مجال التعاون التقني يركز على البلدان النامية، فإننا نقدم المساعدة إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة. وتساعد الوكالة على تحسين صحة ورفاه الملايين من البشر بإتاحة العلوم والتكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية والأغذية والزراعة والصناعة والكثير من المجالات الأخرى.

وأصبح تحديث مختبرات تطبيقاتنا النووية في سايبرسدورف بالقرب من فيينا على وشك الانتهاء بفضل التبرعات السخية من كثير من الدول الأعضاء. وسيمكننا ذلك من تقديم خدمات محسّنة إلى الدول الأعضاء بما يمكنها من جعل الغذاء أكثر أمانا، وتحسين مكافحة الآفات الحشرية وتعظيم فوائد التكنولوجيا الإشعاعية الجديدة في علاج السرطان، على سبيل المثال لا الحصر.

وجدير بالذكر أن مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا النووية ذات الصلة تشكّل جزءاً هاماً من عملنا. في الواقع، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد البلدان على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للوفاء بشكل مباشر على الأقل بـ ٩ من ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

إن مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، التي أطلقت في عام ٢٠١٠، توفر أموالاً إضافية لأنشطة التعاون التقني. فقد ساعدت على جمع أكثر من ١٤٠ مليون يورو من أجل حوالي ٣٠٠ مشروع تفيد أكثر من ١٥٠ بلداً. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان التي تدعم هذه المبادرة القيمة.

يمكن للطاقة النووية أن تساعد في التصدي للتحدِّيَين المزدوجين المتمثلين في ضمان إمدادات موثوقة من الطاقة وكبح انبعاث غازات الاحتباس الحراري. واليوم، تنتج الطاقة النووية ١٠ في المائة من الكهرباء في العالم، ولكن عندما يتعلق الأمر بتوليد الكهرباء المنخفضة الكربون، فالطاقة النووية تولد قرابة ثلث المجموع العالمي.

وتبين أحدث التوقعات السنوية للوكالة أن الطاقة النووية ستظل تؤدي دوراً رئيسياً في مزيج الطاقة العالمي ذي الانبعاث الكربوني المنخفض. ومع ذلك، سيصعب على العالم تأمين قدر كافٍ من الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ ما لم يُحرَز تقدمٌ كبير فيما يتعلق بتسخير كامل إمكانات الطاقة النووية.

ومن الضروري إيلاء أكبر اهتمام للأمن والأمان في جميع استخدامات التكنولوجيات النووية والإشعاعية. إن المسؤولية عن الأمن والأمان النوويين هي مسؤولية وطنية، ولكن الوكالة تقوم بدور محوري في مساعدة البلدان على التعاون بفعالية في هذه المجالات. ونواصل تقييم فعالية استعراضات الأقران والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين حتى يتسنّى أن تقدم دعما أفضل إلى الدول الأعضاء في تطبيق معايير الأمان الخاصة بالوكالة وإرشاداتها فيما يتعلق بالأمن.

إن عملنا في مجال الأمن النووي هو من القضايا ذات الأولوية العالية. وتقدّم الوكالة مساهمةً إضافية هامة للأمن الدولي من خلال المساعدة في منع وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من المجرمين. وسينعقد المؤتمر الدولي المقبل للوكالة بشأن الأمن النووي على المستوى الوزاري في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

تحقق الوكالة نتائج ملموسة لصالح الدول الـ ١٧١ الأعضاء فيها وذلك باضطلاعها بالأنشطة التي أشرت إليها. لقد كانت الإدارة الفعالة والمتسمة بالكفاءة هي القوة الدافعة وراء العديد من الإنجازات التي نفخر بها. وإنني أعمل بجدّ من أجل زيادة تمثيل المرأة، ولا سيما في المستويات العليا، بهدف مواصلة تعزيز قدراتنا.

وإنني على ثقة بأن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ومعظمها من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً، ستواصل جني فائدة كبيرة من عمل الوكالة. ويحدوني الأمل في أن يُكلّل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بالنجاح ويُسهم إسهاماً هاماً في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد أمانو على إحاطته.

لقد أوضح كل من السيدة ناكاميتسو والسيد أمانو مدى إسهام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تحقيق السلام والأمن منذ دخولها حيز النفاذ. كما سلّطا الضوء على الجهود اللازمة لإضافة مزيد من الفصول إلى قصة نجاح المعاهدة.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية الاتحادي لألمانيا.

هناك قول مأثور بأن المرء لا يفتقد الشيء فعلاً إلى أن يختفي. لكن هناك بعض الأشياء التي لا يسعنا أن نخسرها. ومن هذه الأشياء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فلنتصور لدقيقة أن معاهدة عدم الانتشار لم توجد قط. إذاً لكان عددٌ أكبرُ بكثير من الدول حائزاً للأسلحة النووية. ولما وُجد شيء لكبح البرامج النووية التي لا تزال جارية بعد الحرب الباردة. ولأصبحَ انعدامُ الثقة المتبادلة أكبر مما هو بكثير. باختصار، لكان عالمنا أقل أماناً بكثير. إن معاهدة عدم الانتشار هي مثال جيد على ما يعنيه الدبلوماسي الفنلندي مارتي كوسكينيمي عندما يصف القانون الدولي بأنه الأداة المهذبة لتحضّر الأمم.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أداة تحضّر أخرى مماثلة. دعونا نفكّر كيف سيكون شكل العالم من دون الوكالة. لما كانت لدينا هذه المعايير العالمية العالية للحماية. ولما كانت لدينا تكنولوجيا المفاعلات المدنية التي تعمل، في معظم البلدان، من دون اليورانيوم العالي التخصيب. لقد تم التوصل إلى ٣٠٠ من اتفاقات الضمانات، وتركيب ٥٠٠ ١ كاميرا، وإجراء ٠٠٠ ٣ عملية تفتيش في الموقع وتقييم أكثر من مليون وثيقة – ما كان لشيء من ذلك أن يحدث.

كما تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً لا غنى عنه في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل معلماً بارزاً في دبلوماسية عدم الانتشار. وهذا هو السبب في أن علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لضمان أن الوكالة تستطيع مواصلة عملها بطريقة مستقلة ومحايدة. وينطبق ذلك على حالة كوريا الشمالية، على سبيل المثال، حيث نحتاج إلى قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق. ومن غير المقبول ببساطة أن تصبح كوريا الشمالية أول بلد يرسّخ نفسه كقوّة نووية بأن ينتهك بشكل سافر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. سيكون خطر الانتشار كبيرا، وسيسكب الزيت على نار إعادة التسلح، وأخيراً سيكافَئُ سوء سلوك بلدٍ ما تجاهل مراراً وتكراراً قرارات مجلس الأمن. يتعين على كوريا الشمالية الشروع في عملية موثوق بها لنزع السلاح النووي؛ هذا هو ما نتوقعه، على الأقل بوصفنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

وإذا كنا نريد الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وعالميتها، فنحن بحاجة إلى المحافظة على التوازن الذي ترتكز إليه – التوازن بين عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وحتمية نزع السلاح النووي. وبعبارات واضحة، يتعين على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ توضيح أن المادة السادسة من المعاهدة لا تزال سارية. ويتعيّن على الدول المعترف بأنها حائزة للأسلحة النووية نزع السلاح أيضاً؛ فهذا واجبها، ونتوقع منها الوفاء به. كما حان الوقت لضمان تعيين رئيس المؤتمر الاستعراضي من أجل إحراز تقدم. إننا بحاجة إلى خريطة طريق تقودنا إلى المسار الصحيح نحو نزع السلاح النووي. وأود أن أوجز ثلاثة عناصر محددة هنا.

أولاً، نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو الحد من المخاطر الاستراتيجية. ونحن بحاجة إلى المزيد من الشفافية بشأن الترسانات النووية، وإلى قنوات الاتصال التي لا تتأثر بالأزمات، وإلى إحياء الحوار فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية نووية خاصة.

ثانياً، يتعين علينا أن نُرسي الأسس التقنية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولعل أهم جزء من ذلك هو التحقق الموثوق به. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التحقق على النحو الواجب من تفكيك الرؤوس الحربية النووية دون إمكانية الوصول إلى المخططات الأولية؟ وسعياً لإيجاد إجابات على هذا السؤال، تشترك ألمانيا وفرنسا في استضافة عملية تحقق من نزع السلاح في أيلول/سبتمبر، وجميع أعضاء المجلس مدعوون لحضورها.

ثالثاً، يجب تعزيز وتطوير هيكل تحديد الأسلحة النووية. لقد انتظرنا أطول مما ينبغي. فلنبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا بدّ من توضيح وجهات النظر المختلفة بشأن جوانب معينة أثناء المفاوضات؛ وينبغي ألا يعوق ذلك بدء المفاوضات. دعونا أخيراً نُدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ينبغي أن تصبح التجارب النووية شيئاً من الماضي.

فلا يمكننا أن نتحمل المزيد من الصدمات التي تضرب أمننا واستقرارنا سواء في أوروبا أو آسيا أو في أي مكان آخر.

كما يجب أن نحافظ على المعاهدات الحاسمة والفعالة مثل ”المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها“، التي لا تسهم في تحقيق الأمن بين الولايات المتحدة وروسيا فحسب، بل تشكل أيضا ركيزة للأمن في أوروبا وللنظام النووي العالمي، وهي تفي بالتزام نشأ مباشرة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق مزيد من التخفيضات أمر ممكن – دون أي انتقاص من الأمن. ويمكن أن تواصل الولايات المتحدة وروسيا، بل وينبغي لهما، خفض عدد الرؤوس الحربية ونظم الإيصال.

ويجب علينا الحفاظ على الإنجازات التي حققناها، لا سيما في أوقات يتزايد فيها تباين المواقف. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إنجاز عالمي وأداة مهذّبة لتحضُّر الأمم، ويجب علينا حماية مستقبلها في عام ٢٠٢٠. وستتطلب هذه المهمة نشاطا والتزاما منا جميعا. فأمننا وسلامنا المشتركان في جميع أنحاء العالم بالتأكيد يستحقان ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن مجرد وجود الأسلحة النووية يهدد وجود العالم. ويشكل القضاء التام عليها الضمان الوحيد لتفادي وقوع كارثة عالمية. ولذلك، فإن إندونيسيا مؤيد قوي ومستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا يمكن تحقيق أهدافها إلا من خلال تنفيذ ركائزها الثلاث على نحو متوازن وشامل وغير تمييزي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا تزال إندونيسيا تمنح نزع السلاح النووي الأولوية القصوى. وهذا هو موقفنا الثابت على المستوى الوطني، وكذلك بصفتنا عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز. إلا أنه على الرغم من النتائج الناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، فإن ركيزة نزع السلاح هي الأقل تنفيذا. وأكرر – ركيزة نزع السلاح هي الأقل تنفيذا. وينبغي ألا ننسى أن عدم انتشار الأسلحة النووية يكتسب شرعيته من الهدف الأكبر المتمثل في نزع السلاح النووي. وعندما تتخلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن حقوقها في حيازة هذه الأسلحة، يجب على الدول الحائزة لها أن تنزعها. وعلاوة على ذلك، فإن المعاهدات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ومركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للحالة العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، تهيب إندونيسيا بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدق على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بجميع المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية وأن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع موضوعها والغرض منها، وأن تحترم وضع تلك المناطق باعتبارها خالية من الأسلحة النووية.

وتتعلق النقطة الثانية من بياني بأننا يجب أن نكفل حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحظى بتأييد واسع النطاق لأنها رغم حظر الانتشار، تكفل الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد إندونيسيا أن عدم الانتشار النووي ينبغي ألا يمنع الاستخدام السلمي وأنه ينبغي منح معاملة تفضيلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأنه ينبغي لجميع الأطراف أن تواصل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها المتعلقة بالضمانات والتحقق.

ثالثا، يجب أن نركز على الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على جميع الأطراف أن تدعم عملية المعاهدة. وعلى هذا النحو، فإن نية تفكيك ترتيبات نزع السلاح الحالية تضر بالروح التي نعمل بها وبالتزاماتنا، ومن ثم يجب منعها. وتتحمل القوى الكبيرة مسؤوليات كبيرة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تضرب مثالا إيجابيا يجسد مسؤولياتها على نحو أفضل.

ويؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى نتيجة. ومع ذلك، علينا أن نظل ملتزمين بالمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وما

بعده، وبأن نبذل كل جهد ممكن لتجنب حدوث إخفاق آخر. وفي هذه المرة، يجب أن نضمن ألا تكون الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ أقل طموحا من الالتزامات المنصوص عليها في الوثائق الختامية السابقة أو أن تمثل تراجعا عنها. وسيتطلب هذا إرادة سياسية حقيقية ومرونة من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما تؤمن إندونيسيا بأنه بمجرد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، فإنها ستسهم في تعزيز هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

أخيرا، لقد أكد الأمين العام السابق بان كي – مون ذات مرة أن عالما خاليا من الأسلحة النووية سيكون أكثر أمنا وازدهارا. ومن ثم، فلنؤكد جميعا التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولنجعل الأسلحة النووية شيئا من الماضي. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للمشاركة بشكل بناء مع الجميع في عملية معاهدة عدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تأتي الشؤون النووية مرة أخرى على رأس جدول أعمال السياسة الدولية، ويحمل كل يوم أخبارا بشأن المسائل النووية. ويعلق السياسيون أهمية قصوى على مواضيع مثل نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتآكل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد هيمنت هذه المواضيع على الخطاب السياسي الدولي في الأشهر الأخيرة. ففي العام الماضي وحده، أتيحت لرئيس بولندا الفرصة مرتين للحديث بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في هذا المحفل (انظر S/PV.8160 و S/PV.8362).

ومما لا شك فيه أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل وثيقة أساسية، ولا تزال هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا الذي يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة التفاوض من أجل نزع السلاح النووي. كما أنها تقتضي أن تسعى جميع الدول الأطراف إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل والامتناع عن حيازة الأسلحة النووية. ومنذ اعتماد معاهدة عدم الانتشار، أصبحت جزءا هاما من القانون الدولي ومعيارا عالميا. وعلى مر السنين، أثبتت المعاهدة قيمتها في احتواء انتشار الأسلحة النووية ووضع معايير للسلوك المسؤول في هذا المجال، وفي توفير منبر للتعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها.

ونجحت المعاهدة في التكيف مع الظروف المتغيرة. ويعود الفضل في ذلك إلى الأدوات القائمة التي مكنت من تحقيق تحسينات مستمرة، في شكل لجان تحضيرية ومؤتمرات استعراضية، مكنت من نشر الأفكار واختبار مختلف الحلول. وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد تطور نظام المعاهدة مستندا إلى ثلاث ركائز رئيسية، هي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهي عناصر تمكن وتعزز وتوازن بعضها بعضا. ويمكن وصف أول جانبين، في أفضل الأحوال، بأنهما عمل قيد الإنجاز. ورغم الإنجازات التي تحققت في مجال خفض الرؤوس الحربية النووية ووسائل إيصالها، لا يزال إحراز مزيد من التقدم يشكل تحديا خطيرا. ويكمن السبب الرئيسي لذلك في البيئة الأمنية الدولية المعقدة للغاية والتي لا يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي لا يساعد على مواصلة جهود نزع السلاح.

ويشكل عدم الامتثال أخطر التحديات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اليوم.

إن عدم امتثال بعض الدول لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها المتعلقة بالضمانات – وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثال على ذلك – يضعف الثقة ويقوض أهداف المعاهدة.

غير أن الركيزة الأخيرة – أي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية – كانت أقل إثارة للجدل وناجحة إلى حد كبير. فتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قُدم الدعم التقني. وهو ينطوي على مجموعة واسعة النطاق من البرامج لدعم أنشطة البحث والتطوير المتصلة بالمجال النووي والأطر التشريعية الوطنية والجهود التعاونية الدولية.

ونرى أنه يجب تعزيز فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهي الصك الوحيد الشامل الذي يهدف إلى وقف انتشار الأسلحة النووية مع الحفاظ على حق الدول في السعي إلى الطاقة النووية المدنية. وبفضل نظام معاهدة عدم الانتشار، زادت الشفافية زيادة كبيرة. وأصبحت صكوك التحقق أكثر فعالية. وما كان ذلك ليتحقق لولا الدعم الثابت من المؤسسات، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وينبغي لنا التركيز على سد الفجوات في نظام معاهدة عدم الانتشار. ويشمل ذلك العمل صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى – معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية – وإنشاء نظام قوي يتمتع بالمصداقية للتحقق من تدابير نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بعمل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي الذي تشارك فيه بولندا بنشاط.

وأود أن أتناول التحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم الانتشار في شرق آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

أولا، إن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال يشكل تحديا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من التطورات الدبلوماسية المشجعة في شبه الجزيرة الكورية، فإن إحلال السلام الدائم لن يتحقق بدون إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من الأسلحة النووية، وفقا للعديد من قرارات مجلس الأمن.

ثانيا، من مصلحتنا المشتركة تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط والحد من التوترات في المنطقة، والأهم من ذلك، منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. ولمعالجة تلك الشواغل، نظمت بولندا، مع الولايات المتحدة، في وارسو المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل من السلام والأمن في الشرق الأوسط. وكان من بين النتائج المنبثقة عن المؤتمر قرار بإنشاء فريق عامل معني بكبح تطوير القذائف وانتشارها.

ثالثا، نعتقد اعتقادا راسخا أن إيران يجب أن تواصل الوفاء بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد الدقيق والتحقق من التزامات إيران. ولا بد من إيجاد سبيل للمضي قدما في تفعيل منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وثمة حاجة إلى أفكار جديدة وخلاقة استنادا إلى تقييم واقعي للاحتياجات الإقليمية.

رابعا، في أوروبا، العودة إلى الامتثال التام من جانب الاتحاد الروسي هي السبيل الوحيد لإنقاذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. وما لم يدمر الاتحاد الروسي بطريقة يمكن التحقق منها جميع منظومات القذائف من 9M729، سيتحمل وحده المسؤولية عن إنهاء المعاهدة. وسيكون لذلك تأثير كبير على الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا، وعلى هذا النحو، على الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة.

إن تعزيز النظام القائم على القواعد يجسد الأهداف الطويلة الأجل للسياسة الأمنية البولندية. وما فتئ بلدي يدعم بشكل عملي وملتزم تعزيز قواعد عدم الانتشار. وتركز أولوياتنا على ضمان آليات التحقق الموثوق بها والواسعة النطاق، وتحسين تنفيذ الضمانات، وتعزيز تدابير الحد من المخاطر وتشديد التعاون الدولي في مجال السلامة والأمن النوويين. وخلال رئاسة بولندا العام الماضي للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، حددنا سبلا لتحقيق نجاح المؤتمر الاستعراضي القادم من خلال عرض الموجز الذي أعده الرئيس وأفكاره بشأن حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن تشكل نقطة انطلاق لخلفنا في الحفاظ على سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار وكفالة تنفيذها الفعال.

والتعاون الوثيق بين الرئاستين البولندية والهولندية للجان التحضيرية لا يزال أمرا أساسيا في ذلك الصدد. فقد أسهمت آليات جديدة للتعاون فيما بين الرؤساء المتتاليين في تعزيز الدورة الاستعراضية. وتشمل المشاورات المنتظمة وتبادل المعرفة وتنظيم المؤتمرات الإقليمية ودعم الخبراء.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست أداة مثالية، كما أن تنفيذها لم يكن مثاليا. غير أنه بدون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكان العالم أقل استقرارا وأمنا. ومن واجبنا الجماعي ضمان قدرتها على الاستمرار في السنوات المقبلة. ويجب أن يحقق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ نجاحا جماعيا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نركز على المصالح المشتركة وبناء جسور حيث الاختلافات واتخاذ الخطوات الجريئة حيث نرى فرصا لتعميق وتوسيع نطاق التعاون. وعندئذ فقط يمكننا أن نرقى إلى مستوى التزاماتنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية ووزير الشؤون الأوروبية في فرنسا.

السيد لودريان (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أمانو على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين في بداية جلستنا.

بينما يتواصل تدهور البيئة الأمنية الدولية ويعود التهديد النووي إلى الواجهة مجددا بشكل قوي، من الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة قواعد عدم الانتشار الحالية وتوطيد النظام القائم على القواعد المتعدد الأطراف. وكما أشار رئيس الجمهورية فخامة السيد إيمانويل ماكرون في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.8362)، من المهم التأكيد مجددا بما لا لبس فيه على الطابع الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتحقيق الأمن الدولي. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي العالمي. وتمثل حصنا لا غنى عنه لمكافحة خطر الانتشار النووي. وبعد مرور خمسين عاما من التوقيع عليها، تعد المعاهدة نجاحا لا يمكن إنكاره لثلاثة أسباب.

أولا، منذ عام ١٩٦٧، أسفرت المعاهدة عن تخلي عدد من الدول في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ عن أسلحتها النووية. ولم تطور سوى دول قليلة ترسانات خارج إطار معاهدة عدم الانتشار. ثانيا، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد مكنت التطور السلمي للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليوم، فإن الطاقة النووية مصدر هام من مصادر الكهرباء المنخفضة الكربون لحوالي ٥٠ دولة. وتطبيقات التكنولوجيا النووية غير المتصلة بتوليد الطاقة أكثر انتشارا. وأخيرا، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أدت إلى تخفيضات جذرية – في حدود ٨٠ في المائة – في الترسانات النووية من المستويات التي كانت خلال الحرب الباردة.

لم يتحقق ذلك النجاح بدون أزمات على طول الطريق. فقد تم اكتشاف المرافق والأنشطة النووية السرية، التي لم تعلن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أولا في العراق ثم في كوريا الشمالية وليبيا وإيران وسورية.

لقد أدت الشبكات السرية غير التابعة للدولة، ولا سيما شبكة عبد القدير خان، دورا هاما في سلسلة الأزمات تلك. إن مشاركة مجلس الأمن، ومثابرة أعضائه، وتصميم الجميع، وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلها عوامل مكّنت من التغلب عليها، مع استثناء ملحوظ لحالة كوريا الشمالية، بالرغم من الانخفاض الذي حدث مؤخرا في التوترات. وفي معظم الحالات، تحققت تلك النتائج بالوسائل الدبلوماسية. وظلت معاهدة عدم الانتشار قائمة على الرغم من تعاقب الصدمات لأن دولها الأطراف ظلت عازمة على الحفاظ عليها.

من هنا، وعلى الرغم من وجود بيئة محفوفة بالمخاطر، فإن حماية معاهدة عدم الانتشار أساسية أكثر من أي وقت مضى. إنها أساسية لأن التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها لم يختف. إنها أساسية لأن التخفيض في الترسانات الأمريكية والروسية، وهي أكبر الترسانات حجما، لم يبرح مكانه. ولا تزال التوقعات بنزع السلاح النووي مرتفعة في أوساط الرأي العام الدولي، الأمر الذي دفع البعض إلى تحبيذ اتباع نهج معلن حصريا بالسعي إلى فرض حظر على الأسلحة النووية، في حين لا يمكن الإعلان عن نزع السلاح بموجب مرسوم أو أمر. إن ما يمكن التعويل عليه هو الأفعال الملموسة فقط. أخيرا، من الجوهري الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار لأن احتياجات الطاقة تتزايد باستمرار في جميع أنحاء العالم، كما أن مكافحة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تشمل أيضا الطاقة النووية، التي جعلت من الممكن لفرنسا، على سبيل المثال، أن تكون دون المعدل العالمي للفرد من حيث إنتاج ثاني أكسيد الكربون.

فكيف يمكننا إذا أن نعزز معاهدة عدم الانتشار، وما الذي ينبغي أن تكون عليه خارطة الطريق الجماعية؟ قبل كل شيء، يجب احترام توازن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وكما ذكر العديد من المتكلمين، فإنه تطلع مشروع للجميع. أولا، يجب علينا أن نعتمد استجابة حازمة وموحدة للانتشار النووي، بالضرورة، مع إيلاء الأولوية القصوى لحل الأزمة النووية في كوريا الشمالية. ما زال التهديد النووي والباليستي لكوريا الشمالية لا يطاق. ويجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن توضح توقعاتها لكوريا الشمالية. ويجب على هذه الأخيرة أن تنفذ عملية تفكيك برامجها النووية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وفي هذه المرحلة، يمكن رفع الجزاءات.

أما فيما يتعلق بإيران، فإن هدفنا في المجال النووي ينطوي على شقين: الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية الأشراف على البرنامج النووي الإيراني في الأجل الطويل. من المستحيل أن نقبل بحيازة إيران للأسلحة النووية. وأود أن أضيف أنه سيتعين التوصل إلى اتفاق للحد من خطر برنامج إيران للقذائف، الذي ما من شأنه إلا أن يتزايد بالرغم من نداءات مجلس الأمن.

بالإضافة إلى الأزمات، سنواصل الاعتماد على الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل فرنسا أن تتمكن الدول التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول الإضافي من القيام بذلك. ولأن خطر الإرهاب النووي أو الإشعاعي حقيقي، يجب تعزيز جميع التدابير الداعمة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

علاوة على ذلك، يجب علينا، في المستقبل، أن نعزز نزع السلاح النووي التدريجي. لقد تم تصور معاهدة عدم الانتشار قبل ٥٠ سنة عندما تم الاعتراف بدور الردع النووي وهو دور لا يزال قائما في عدة مناطق من العالم. ومع ذلك، تريد فرنسا من جميع الدول أن تلتزم بتهيئة الظروف لعالم خالٍ من الأسلحة

النووية، مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع. ويتسق ذلك أيضا مع هدف نزع السلاح العام والكامل الوارد في المادة السادسة من المعاهدة.

من هذا المنطلق، وفيما يتعلق بالقيام بأعمال ملموسة، يمكننا أن نقترح عدة إجراءات. أولا، يجب على الولايات المتحدة وروسيا، اللتين ما برحتا تحتفظان بما يقرب من ٩٠ في المائة من الترسانات النووية، مواصلة جهودهما المتضافرة للحد منها. ثانيا، من الأساسي التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستبعاد خطر استئناف سباق التسلح. وهي خطوة أساسية على الطريق المؤدي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ثالثا، لا يزال من الجوهري دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وهو العنصر الجوهري اللازم لمنع تصميم أسلحة جديدة. ونحض جميع الدول المعنية على التوقيع والتصديق على هذا الصك، ودعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. رابعا، إن التحقق من نزع السلاح النووي مهم أيضا لبناء الثقة، ويجدر توسيع نطاقه. خامسا، يستند الحد من المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بالأسلحة النووية إلى شفافية المذاهب النووية، والحوار بين القادة السياسيين والعسكريين، وأدوات الاتصالات عند الأزمات، وتدابير الطمأنة. لقد تم القيام بالكثير منذ مولد الردع؛ هذه الجهود يجب أن تتواصل.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الطاقة النووية المدنية التي يجب متابعتها في أفضل ظروف السلامة والأمن. من خلال العديد من الشراكات، تدعم فرنسا البلدان التي ترغب في البدء بالسير على هذا الطريق أو تطويره. سيتم الإبقاء في هذا الصدد على مساهمة فرنسا الطوعية في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة.

كما يتفهم أعضاء المجلس، ستواصل فرنسا العمل على ضمان الحفاظ على التوازن الرئيسي لنظام لعدم الانتشار النووي لدينا، وبمقدورنا تعزيزه بتدابير ملزمة جديدة. ونحن تحت تصرف جميع الذين يرغبون في السير على هذا الطريق بحسن نية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية في دولة الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أشيد بمبادرة وفد بلدكم لعقد هذه الجلسة الرسمية المفتوحة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”عدم الانتشار النووي“. وتنعقد هذه الجلسة ونحن على أعتاب انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في شهر أيار/مايو ٢٠٢٠. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثريتين.

تشهد مسألة عدم الانتشار النووي منذ الأشهر القليلة الماضية زخما لم نشهده منذ انعقاد قمة مجلس الأمن في عام ٢٠٠٩، والتي اتخذ فيها القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) (انظر S/PV.6191). وقد أكد مجددا ذلك القرار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار والدعامة الرئيسية في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. استمر هذا الزخم لتجتمع الدول الأطراف في المعاهدة في عام ٢٠١٠، وتتفق على خطة عمل أعطت شعوب العالم بارقة أمل في اتخاذ تدابير ملموسة نحو التخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وها نحن اليوم نجتمع مرة أخرى في جلسة رفيعة المستوى بعد بضعة أشهر من مشاركتنا في قمة عقدها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8362)، للتأكيد مرة أخرى على الخطر الذي تشكله تحديات الانتشار النووي، والأولوية القصوى التي يوليها مجلس الأمن لدعم معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية في مواجهة هذه الأخطار المحدقة بالبشرية، وذلك من منطلق مسؤولياته في منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. أود هنا إعادة تأكيد الموقف المبدئي والثابت لدولة الكويت فيما يتعلق بقضايا عدم الانتشار، وهو موقف يتمثل في إدانة استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، في أي مكان وزمان، ومن قبل أي طرف كان، بوصف ذلك انتهاكا جسيما للقانون الدولي. ونكرر أيضا التزامنا الثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق عالميتها، من منطلق الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار وتعزيزه. ونذكر بنتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، بما في ذلك الوثائق الختامية الصادرة عنها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فضلا عن خطة العمل في عام ٢٠١٠.

على الرغم من التزامنا، والتزام جميع الدول الأطراف بدعم المعاهدة، لا تزال هذه المنظومة تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها.

فلا يزال العالم وبعد مرور تسعة وأربعين عاما من دخول المعاهدة حيز النفاذ يعاني من خطر وجود الأسلحة النووية، وتفاقم انتشارها، كما لا تزال شعوب منطقتنا تتطلع إلى تنفيذ القرار (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق) بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة في عام ١٩٩٥؛ ذلك القرار الذي تم على أثره التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن دولة الكويت وسائر الدول العربية تؤكد من جديد على أن قرار عام ١٩٩٥ يبقى ساري المفعول حتى تتحقق غاياته. وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة خاصة الدول الحائزة على أسلحة نووية بما في ذلك الدول الراعية الثلاث. مؤكدين في الوقت نفسه على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما وأنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، إن مناقشتنا لهذه المعاهدة لا تقتصر على مخاطر الأسلحة النووية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا أحد أهم ركائز الاتفاقية، والمتمثلة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية؛ حيث تؤكد دولة الكويت على حق جميع الدول الأطراف في تطوير الأبحاث والدراسات، وامتلاك، واستخدام التقنية النوية للأغراض السلمية. وإن ممارسة هذا الحق الأصيل يجب أن تتفق تماما مع الالتزامات القانونية للدول، والاتفاقيات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن دولة الكويت على إيمان مطلق بالعمل المتعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة، والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها وفقا للميثاق. ومن هذا المنطلق فإن الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول؛ ففي شهر أيار/مايو من العام المقبل ٢٠٢٠ سيلتئم المجتمع الدولي في نيويورك للمشاركة في مؤتمر المراجعة القادم، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود والعمل سويا من الآن وبرغبة سياسية صادقة لإنجاح المؤتمر من خلال إبداء أقصى درجات المرونة في المواقف للوصول إلى اتفاق على التدابير التي ستساهم في تحقيق أهدافنا نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أولا أن أشكر ألمانيا على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد أمارو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ ٥٠ عاما على اعتماد المعاهدة، وفرت

ضمانة مؤسسية هامة لتفادي الحرب النووية، ومنعت انتشار الأسلحة النووية وشجعت الطاقة النووية لصالح البشرية. وأدت دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين.

وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة والذكرى الخامسة والعشرين على تمديدها إلى أجل غير مسمى. ويذكر أعضاء مجلس الأمن الإنجازات التي حققتها المعاهدة ويؤكدون مجددا دعمهم القوي لها في هذه اللحظة التاريخية ذات الأهمية الكبيرة من منظور الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار، وتعزيز الحوكمة الأمنية العالمية.

لقد بلغت الدورة العاشرة من عملية استعراض المعاهدة مرحلة حرجة الآن. بيد أن الحالة العامة لا تبعث على الكثير من التفاؤل. فالاختلافات شديدة في مجال نزع السلاح النووي. وتسود النزعة الانفرادية والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بعدم الانتشار. ويجري تقويض نظام تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف وترتيباته. وفي ظل هذه الظروف الجديدة ينبغي للمجتمع الدولي التمسك بمفهوم المجتمع ذي المستقبل المشترك للبشرية، وأن يضع في اعتباره الصورة الكبرى لصون السلم والأمن الدوليين، وأن يُظهر الحكمة السياسية، ويعزز الوحدة والتعاون، وأن يشارك في توجيه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ تجاه تحقيق نتائج عملية.

فأولا، ينبغي للدول تحمل مسؤولياتها بفعالية، والمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن عقلية الحرب الباردة، ومفهوم المحصلة الصفرية، والتخلي عن سياسة الردع النووي القائمة على الاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية ،والحد من الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية، بغية الحد بشكل فعال من خطر الحرب النووية.

وتدعو الصين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى مواصلة حل خلافاتها من خلال المفاوضات والمشاورات، والعودة إلى الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، في أقرب وقت ممكن، واستكشاف تمديد المعاهدة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن نزع السلاح النووي.

ثانيا، يجب على الدول أن تتقيد بالقواعد الدولية وأن تدعم نظام تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة تعددية الأطراف ومبدأ تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة المعترف به دوليا بطريقة متوازنة، والعمل سويا من أجل الحفاظ على سلطة الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف في مجال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف.

ثالثا، ينبغي للدول أن تقوم بتعزيز الحوار والتشاور، والحفاظ على نظام المعاهدة. ويجب تعزيز سلطة المعاهدة وفعاليتها وعالميتها وعدم تقويضها. وفيما يتعلق بمبادئ نزع السلاح النووي مثل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وعدم الانتقاص من الأمن بالنسبة للجميع، يجب اتباع عملية تدريجية. ويجب تسوية المسائل النووية الساخنة الإقليمية سلميا بالوسائل السياسية والدبلوماسية على أساس احترام القانون الدولي. وينبغي أن تشجع جميع الأطراف بهمة تعزيز التعاون فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأن تجعل من الجولة الحالية لعملية استعراض المعاهدة علامة فارقة.

وفيما يتعلق بمسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ستعقد الأمم المتحدة جلسة في وقت لاحق من هذا العام لمناقشة المسائل ذات الصلة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتعاون من أجل تيسير السير السلس للاجتماع، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بنجاح.

وقد استضافت الصين بوصفها المنسق لعملية التعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين، مؤتمرا رسميا للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في بيجين في كانون الثاني/يناير. وبعث مؤتمر بيجين برسالة سياسية واضحة عن أهمية الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار النووي. والتزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالحفاظ بصورة مشتركة على نظام معاهدة عدم الانتشار، وبالتنفيذ الشامل والكامل للمعاهدة، وتعزيز طابعها العالمي، والعمل من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وأكدت مجددا استعدادها لاحترام مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، والعمل على إحراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وأكدت أنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتسوية مسائل عدم الانتشار النووي بالوسائل السياسية والدبلوماسية. وهي لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للأسلحة النووية، ودعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

وبما أن الصين ملتزمة بالسير في طريق التنمية السلمية، فهي لا تشكل تهديدا لأي بلد، ولن تسعى من أجل أمنها المطلق على نحو يضر بمصالح البلدان الأخرى. وستواصل الصين تنفيذ المفهوم الجديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام من خلال إجراءاتها المحددة، وستدعم بثبات سلطة المعاهدة وعالميتها وفعاليتها، وستسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا): تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تقديرها لكم، السيد الرئيس، على تولي رئاسة هذه الإحاطة الإعلامية الحسنة التوقيت والهامة بشأن دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قبل بضعة أسابيع من بدء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، في ٢٩ نيسان/أبريل.

وبالمثل، نشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد أمانو، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتيهما التفصيليتين والمتعمقتين.

نشكر وزراء خارجية ألمانيا وإندونيسيا وبولندا وفرنسا والكويت على ما قدموه من إسهامات، ونرحب بوكيلة وزارة خارجية الولايات المتحدة لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، السيدة طومسون.

أود أن أكرر التأكيد على التزام جنوب أفريقيا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أؤكد من جديد التزام بلدي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، اللذين يمثلان وجهين لعملة واحدة.

ومما لا يمكن إنكاره أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤدي دورا حاسما في صون السلم والأمن الدوليين. إن الأهداف العامة الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مترابطة ويعزز كل منها الآخر. لذلك، نرى وجوب أن تُقابل الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية بالتزام مساو من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة جميع الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبناء على ذلك، فإن دعم المجلس للتنفيذ الكامل والمتوازن لجميع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية.

للأسف، لا نزال نشعر بالإحباط إزاء ما يبدو من افتقار إلى العجلة والجدية في تناول نزع السلاح النووي في سياق معاهدة عدم الانتشار. وتضع هذه الحالة الراهنة المعاهدةَ، فضلا عن عملية استعراضها، تحت ضغط متزايد، وبعيدة كل البعد عن مستوى التوقعات. كذلك، فإن استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية في العقائد الأمنية، وتطوير أنواع جديدة

من الأسلحة النووية وإدخال تحسينات نوعية على الترسانات القائمة لا يهدئ من مخاوف الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

بعد مرور ٥٠ عاما تقريبا على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكننا أن نشعر بالرضا إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح المنبثقة عن المادة السادسة. يجب علينا أن نحترم المعاهدة ونتائج مؤتمرات استعراضها من أجل الحفاظ على استمرارها وطول أمدها. لذلك لا بد لإحراز تقدم قابل للقياس، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، أن يكون أحد المحددات الرئيسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما.

من هذا المنطلق، تعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي للجنه التحضيرية لعام ٢٠١٩ احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الأعوام ١٩٩٥و٢٠٠٠ و ٢٠١٠، من أجل تعزيز الأمن العالمي. وبالمثل، لا ينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أن يتراجع عن الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها أو يعيد تفسيرها، حيث أنها تشكل المعايير الحالية لنزع السلاح النووي. وفي حين ندرك أن بعض الدول تنادي بتهيئة ما يسمى ببيئة خاصة لنزع السلاح النووي، فإننا نرى أن هذه البيئة قد هيئت بالفعل مع دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ استنادا إلى ”الصفقة الكبرى“. ونرى أن نجاح المؤتمرات الاستعراضية في المستقبل سيتوقف على مدى تنفيذ هذه الالتزامات.

على الرغم من محاولات التأثير وممارسة الضغط الهائل على جنوب أفريقيا، فضلا عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، فقد بيّنا بجلاء التزامنا بنزع السلاح النووي عندما أودعنا صك تصديقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٥ شباط/فبراير، لننضم إلى الدول الأعضاء الـ ٢١ الأخرى التي صدقت على المعاهدة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء التي لم تصدق أو توقع بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل كفالة بدء نفاذها في وقت مبكر. بالنسبة لنا، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي خطوة إيجابية وجريئة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تكمل وتعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد بدأت عملية تحرك جماعي ودعوة عامة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وهي عملية لا يمكن وقفها.

ولا يفوتني أن أشيد بالدور الممتاز الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مهم للغاية بالنسبة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما في القارة الأفريقية. ولذلك، فإننا نحث المجلس على الاحترام التام للحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية، على النحو المتوخى في المعاهدة. ونناشد أيضا المجلس والمجتمع الدولي مواصلة دعم مشاريع وأنشطة التعاون التقني للوكالة.

علاوة على ذلك، تواصل الوكالة أنشطة التحقق والرصد المتعلقة بتنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي إحدى قصص النجاح التي حققتها مؤخرا الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وندعو المجلس إلى مواصلة دعم وتشجيع هذه الإسهامات التي تقدمها الوكالة في السلام والأمن الدوليين، ونكرر التأكيد على دعوتنا إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

ستواصل المناطق الخالية من الأسلحة النووية الاضطلاع بدور هام في منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أهمية معاهدة بليندابا؛ إذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لدخولها حيز النفاذ. وعلى نفس المنوال، يدعو وفد بلدي إلى التبكير في إنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القرار المتخذ عام ١٩٩٥.

تؤيد جنوب أفريقيا بقوة التنفيذ الكامل للمعاهدة والانضمام العالمي إليها سعيا إلى تحقيق الهدف المتمثل في إقامة وصون عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سنُحسن صنعا بتذكر أن قوة ومصداقية وفائدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتمد على صفقة أساسية ينبغي لنا جميعا التقيد بها.

نحن نعرب عن تقديرنا العميق لكم، سيدي الرئيس، على تيسير البيان الصحفي الذي سيعتمد في وقت لاحق.

في الختام، أود أن أترك المجلس باقتباس من رئيس جنوب أفريقيا: ”لا توجد أيد أمينة للأسلحة النووية“.

السيدة طومسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وزير الخارجية ماس على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية اليوم بشأن دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والمدير العام أمانو على إحاطتيهما اللتين قدماها اليوم.

إن مجلس الأمن يتصدى لبعض من أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. لكن ربما ما من تحدٍ أكثر تأثيرا وأهمية بالنسبة لنا جميعا من زيادة انتشار الأسلحة النووية. إننا نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. على مدى ما يقرب من خمسة عقود، ازدادت أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صون السلم والأمن الدوليين. لقد جعلتنا جميعا نشعر بأننا أكثر أمنا من خلال تقييد انتشار الأسلحة النووية، ومكنت أيضا من الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الصعيد العالمي، وساعدت على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

قبل خمسين عاما، ما كان يجرؤ سوى عدد قليل على التنبؤ بأننا سنكون هنا اليوم نحتفل بنجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. قبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أعربت تقديرات الاستخبارات الوطنية لحكومة الولايات المتحدة عن قلقها من تأثير تراكمي محتمل للانتشار المتتالي، الأمر الذي سيزيد من المخزون النووي العالمي ويقوض الثقة في قدرة سياسات عدم الانتشار على منع أعمال من هذا القبيل.

ولكن المجتمع الدولي، وفي إظهار للتصميم الدبلوماسي بوضوح، تكاتف ضد ذلك التهديد الجماعي، مما يجسد توافقًا نادرًا في زمن استقطابات الحرب الباردة. وتُوجت الجهود الدبلوماسية بالتفاوض وبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك توافق دولي ثابت في الآراء بشأن الدور الذي لا غنى عنه للمعاهدة فيما يخص صون السلم والأمن الجماعيين. ونجحت معاهدة عدم الانتشار طيلة مدة نصف قرن لأنها تخدم المصلحة المشتركة الأساسية المعترف بها على نطاق واسع، المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية.

وشهدنا أيضا تحقيق تقدم هائل في مجال نزع السلاح، ويُعزى ذلك جزئيا إلى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ساعدت في الحد من ظهور قوى نووية جديدة. ومع تخفيف حدة توترات الحرب الباردة ونجاح نظام عدم الانتشار القائم على المعاهدة في إعاقة الانتشار النووي، أصبح من الممكن تخفيض الترسانات النووية لكل من الولايات المتحدة وروسيا إلى مستويات لم نشهدها منذ خمسينيات القرن العشرين. وتم تخفيض مخزون الولايات المتحدة اليوم إلى حوالي ١٢ في المائة من حجمه في ذروة الحرب الباردة.

ويجب أن ندرك أيضاً أن التقدم نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يجب أن يأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية العالمية. ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن تصرفات الدول، التي تقوم بزيادة مخزوناتها النووية وتحديثها

مهددة بذلك جيرانها وفي انتهاك لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة، تساهم في تدهور الظروف الأمنية العالمية.

إن الولايات المتحدة بصدد وضع خطط تنفيذ لمبادرة جديدة رائدة، بعنوان ”تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي“. وهي مبادرة تهدف إلى الجمع بين البلدان في حوار بناء واستكشاف السبل التي يمكن من خلالها تحسين الظروف في البيئة الأمنية العالمية لإحراز مزيد من التقدم في اتجاه نزع السلاح النووي وتحقيقه في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى تأكيد المبادرة على الحوار والتواصل الدبلوماسي مع جميع الأطراف المعنية، فإنها تتناقض تناقضاً صارخاً مع معاهدة حظر الأسلحة النووية، أو معاهدة الحظر، التي لا تتصدى للتحديات الأمنية التي لا تزال تجعل الردع النووي ضروريًا وتسعى إلى وصم البلدان التي تعتمد على الردع النووي لصون أمنها القومي، بدلاً من التواصل معها.

وإذ نتحول إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق نتيجة إيجابية لذلك الاجتماع تعبر عن توافق الآراء على أوسع نطاق ممكن. ونعتقد أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء، إذا ركزت أطراف معاهدة عدم الانتشار على الصورة الإجمالية، مع التأكيد على مصالحها المشتركة وتجنب استخدام القضايا المثيرة للانقسام، مثل معاهدة الحظر وإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لجعل المؤتمر الاستعراضي رهينة لهذه القضايا.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار، يجب على الدول دعم إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أصبح معيار الحماية النووية بحكم الواقع وجعل البروتوكول شرطًا للإمداد النووي.

ويجب على الدول أيضًا أن تتحد في المطالبة بإخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية في نهاية المطاف بشكل قابل للتحقق منه تماما، ويتعين أن تستمر في الاعتقاد بأن إيجاد مستقبل آمن وسلمي ومشرق أمر ممكن بالنسبة لكوريا الشمالية في حال وفائها بالتزاماتها المترتبة عليها. ويجب أن نظل متحدين في إصرارنا على عدم تمكين إيران أبدًا من إيجاد سبيل لامتلاك أسلحة النووية.

وسيشكل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠ أيضًا فرصة لتسليط الضوء على الكيفية التي أتاحت بها المعاهدة، في سياق النظام الأوسع لعدم انتشار الأسلحة النووية، قيام تعاون دولي مزدهر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية. ونحن نهدف إلى الاستفادة من هذا النجاح. ونشعر بالتفاؤل باستمرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن هذه النتيجة بعيدة عن أن تكون مضمونة. ويجب علينا الآن أن نستمر في الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها حتى يتسنى للذين سيأتون بعدنا الاحتفال، بعد ٥٠ عامًا من الآن، بمرور مائة عام على إبرام المعاهدة، وهو ما سيكون إنجاز دائم لا يزال يعزز الأمن والازدهار الدوليين.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم سيدي، على عقد الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى اليوم لدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن جلسة اليوم، التي تأتي قبل سنة واحدة من المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذها، تمثل فرصة للتأكيد داخل مجلس الأمن، على دعمنا الثابت لحجر الزاوية هذا في نظام أمننا الجماعي. كما أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أمانو على إسهاماتهما.

تشعر بلجيكا بالقلق إزاء تآكل النظام المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي، والذي يظهر بشكل خاص في سياق

عدم الانتشار ونزع السلاح. وسأكتفي بالتركيز على التهديدات التي تؤثر على تنفيذ معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وخطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك أوجه عدم اليقين التي تحيط بمستقبل ”المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها“ ومسألة كوريا الشمالية.

وتظهر التطورات الأخيرة المتعلقة بتلك المسائل الاستقطاب المتزايد داخل الأوساط المعنية بعدم الانتشار، حيث تراجعت الثقة والتعاون بين الدول بشكل حاد. وهذا المناخ يتحدى الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، مما يجعل من الصعب تحقيق التقدم الذي لا يزال ضروريًا الآن مع تزايد مخاطر الانتشار.

ولهذا السبب، تؤكد بلجيكا من جديد دعمها القوي للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وتواصل الدعوة إلى التنفيذ الكامل والمتوازن لخطة عمل عام ٢٠١٠ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة. وتظل التدابير العملية التي يعزز بعضها بعضا المنصوص عليها فيها لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدام السلمي للطاقة النووية ذات أهمية وهي توفر أساساً مقبولاً للجميع لتحقيق تقدم نحو الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ويمثل الحد من الانتشار النووي أحد النجاحات الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. وهو إنجاز لا يمكن إنكاره لأمننا الجماعي ويتطلب توطيد وتقوية مستمرين. وفي الوقت نفسه، من الضروري مواصلة تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتسهيل تبادل التقنيات النووية للأغراض السلمية وتشجيع التعاون مع البلدان النامية.

وتظل بلجيكا ملتزمة بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. إن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية هو هدف مشترك ومسؤولية مشتركة على حد سواء. وفي هذا السياق، تود بلجيكا أن تؤكد المسؤولية الأساسية للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذين يمتلكون أسلحة نووية.

فلا يوجد سلاح آخر لديه القوة التدميرية للقنبلة النووية. ولا تؤكد هذه الحقيقة ضرورة نزع السلاح بشكل عاجل فحسب، ولكن أيضا ضرورة اتباع نهج استباقي حيال عدم الانتشار. وفي هذا الطريق الصعب، من الضروري وضع صك ملزم قانونًا يحظر التجارب النووية.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبصفة بلجيكا منسقاً لعملية المادة الرابعة عشرة، إلى جانب العراق، فإنها تدعو الدول التي ليست أطرافاً فيها بعد، ولا سيما دول المرفق ٢، إلى الانضمام إلى المعاهدة حتى تدخل أخيرا حيز النفاذ. إن إيجاد عالم من دون أسلحة نووية يتطلب وجود عالم من دون تجارب نووية. ويرى بلدي أن هذا المبدأ ينطبق أيضًا على كوريا الشمالية، وبالتالي يجعل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا ذا صلة لأي حل تفاوضي يهدف إلى ضمان نزع السلاح النووي بشكل نهائي ويمكن التحقق منه.

إن مستقبل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى يؤثر على أمن أوروبا. ونكرر دعوتنا روسيا إلى العودة للامتثال الكامل والقابل للتحقق للمعاهدة من أجل حماية وجودها. فتدهور المعاهدة يحدث بالتوازي مع تغيرات سريعة في تكنولوجيا القذائف مثل ظهور القذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، بما لذلك من عواقب محتملة على المبدأ والردع النوويين. ويدل هذا التطور على ضرورة إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة القذائف في المناقشات الدولية. وأكرر أيضاً رغبة بلدي في تمديد ”المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها“ لأنها الصك الوحيد الذي ينظم نشر القذائف النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا.

ولذلك، تؤكد بلجيكا بقوة من جديد دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يجب الحفاظ عليها بالكامل. فالمعاهدة تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، وهي عنصر هام في المنع وبناء الثقة لأغراض صون السلم والأمن الدوليين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ونثني على السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطتيهما الممتازتين.

تُعقد هنا في نيويورك، خلال أربعة أسابيع، الدورة الختامية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي بدأ نفاذها في عام ١٩٧٠. وستكون تلك الدورة آخر فرصة للدول الأطراف في المعاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النقاط المُختلف عليها فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وستُعقد الدورة في بيئة أمنية دولية متغيرة باستمرار، تتزايد الحاجة فيها إلى منع المخاطر المتعلقة بحيازة أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية.

ويساور بلدي قلق خاص، في ذلك الصدد، إزاء عدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح النووي والعقبات المتكررة التي تواجهها آلياتها الرئيسية. ولا تزال كوت ديفوار ملتزمة التزاما تاما، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بحماية وتعزيز الهيكل الدولي لعدم الانتشار، كما إنها وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وهو اليوم الذي فُتح فيه باب التوقيع عليها. وبالنسبة لبلدي، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة لتحويل رغبتنا المشتركة في صون السلم والأمن الدوليين إلى واقع، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من قناعة بلدي بوجوب الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – جوهر النظام الدولي لعدم الانتشار – بغض النظر عن الاختلافات في التفسير بين الدول الأطراف، تأمل كوت ديفوار بحماس أن يحرز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ التقدم المتوقع، وخاصة في تنفيذ ركائز المعاهدة الثلاث، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وكذلك تشدد كوت ديفوار على الحاجة إلى تطبيق المادة الرابعة من المعاهدة حتى يتسنى للدول التي تفتقر إلى التكنولوجيا النووية زيادة استفادتها من الطاقة النووية المدنية في مجالات الزراعة والطب. ويرحب بلدي، في ذلك الصدد، بتعاونه البناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أدى إلى بناء محطة لامتو الجيوفيزيائية وافتتاح أول مركز للعلاج بالأشعة في بلدي لعلاج السرطان في أبيدجان. وتعتزم كوت ديفوار مواصلة هذا التعاون وزيادة استثماراتها في ذلك المجال بهدف افتتاح أول مركز للطب النووي.

ويعتقد بلدي أنه يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تسعى بشكل مشروع للحصول على ضمانات أمنية كافية من خلال صك عالمي ملزم قانونا يحميها من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تكون تلك الضمانات الأمنية مصحوبة بتدابير للتحقق بغية تعزيز الشفافية والثقة بين الدول الأطراف وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولهذا، ستتمكن الدول الأطراف من العمل بصورة بناءة من أجل تعزيز نزع السلاح النووي في مناطقها المختلفة عن طريق إنشاء مناطق خالية من الأسلحة

النووية، اتباعا للنماذج القائمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسط آسيا.

وفي هذا الصدد، يحث بلدي دول منطقة الشرق الأوسط على مواصلة المفاوضات بغية إبرام اتفاق مماثل. وكذلك نوجه نداء عاجلا إلى جميع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك. فعلى الرغم من أن ١٨٤ دولة وقعت على المعاهدة وصادقت عليها ١٦٨ منها، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، إذ إنه لم يتم التصديق عليها من قبل جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ وعددها ٤٤ دولة.

وبالمثل، يدعو وفد بلدي إلى التبكير بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتي ينبغي أن تخدم بشكل لا لبس فيه قضية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وعلى الرغم من أن اجتماع قمة هانوي بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية لم يحقق النتائج التي كان يرجوها المجتمع الدولي، فإن بلدي يرحب، مع ذلك، باختيار الحوار وسيلة للبحث عن حلول دائمة للحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية. وتعرب كوت ديفوار كذلك عن دعمها وتشجيعها للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملها المميز فيما يتصل بالاتفاق النووي الإيراني.

في الختام، فإن كوت ديفوار مقتنعة بأن التهديد النووي ليس مسألة مصير بل مسألة قرارات يتخذها الرجال والنساء، الذين يقع على عاتقهم الواجب العاجل المتمثل في القضاء عليه بشكل دائم من أجل بناء عالم أكثر أمنا.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ نشرع في دورة استعراض أخرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من المهم أن نخطو نحن، كمجلس أمن، الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، خطوة إلى الوراء وننظر في الإسهام الذي قدمته المعاهدة في تحقيق الاستقرار الدولي. فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، قللت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من انتشار الأسلحة النووية إلى أدنى حد ووفرت الإطار لنزع مقدر للسلاح النووي. وعلى سبيل المثال، خفضت المملكة المتحدة عدد الرؤوس الحربية التي كانت تحوزها في ذروة الحرب الباردة بمقدار ما يزيد على النصف.

وبطبيعة الحال، لم يكن الهدف من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو المنع فحسب. فقد وفرت كذلك الإطار لتطوير استخدامات سلمية آمنة ومأمونة للطاقة النووية على الصعيد العالمي، الأمر الذي يكفل ثقة المجتمع الدولي في سلامة الطاقة النووية المدنية. وفي حال حدث الانتشار، توفر المعاهدة الإطار لعمل المجلس لاحتوائه. ففي إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، تخضع إيران لبرنامج تفتيش دقيق، تحقق بفضل الهيكل الذي تقوم عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وعلى الرغم من أن المجلس ما زال يطالب كوريا الشمالية بتفكيك برنامجها النووي، من الضروري أن يتم التحقق منه، في نهاية المطاف، بما يتفق مع معاهدة عدم الانتشار.

وإذ نقترب من مؤتمر آخر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا وأننا جميعا نتفق على أنه ينبغي لنا تعزيز المعاهدة في المستقبل. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لضمان خروج عملية المؤتمر الاستعراضي بنتيجة إيجابية، الأمر الذي يعني تسوية مسألة الرئاسة والاتفاق على جدول أعمال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ ولجنته التحضيرية في دورتها الثالثة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، من الأهمية بمكان أن نواصل إظهار التقدم في مجال نزع السلاح بطريقة تعزز أمننا

جميعا. وذلك هو السبب في أن المملكة المتحدة تعمل على وضع حلول للتحقق من نزع السلاح، ولا سيما مع الولايات المتحدة والسويد والنرويج في إطار الشراكة الرباعية للتحقق النووي. وسيكون إنشاء نظام فعال للتحقق أمرا حيويا إذا أردنا تحقيق هدفنا الطويل الأمد المتمثل في نزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف. وستكون الدول بحاجة إلى أن تثق في أن دولة ما حائزة للأسلحة النووية قامت بتفكيك رؤوسها الحربية وأنه تم – أساسا – تفكيكها بطريقة تجعلنا أكثر أمنا بدلا من نشر المعارف النووية.

وقد برهن هذا العمل على أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تؤدي دورا هاما في التحقق من نزع السلاح النووي، في الوقت الذي تعمل فيه على منع الانتشار. ونشجع جميع الدول على المشاركة الكاملة في هذه العملية من أجل مواصلة تنمية القدرة على التحقق على الصعيد العالمي؛ ونرحب كثيرا بعملية التحقق المشتركة بين فرنسا وألمانيا المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام.

ويجب علينا جميعا مواصلة تشجيع اتباع نهج تدريجي والعمل من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتشجيع التعجيل ببدء واختتام المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

أود أن أستعرض بعض الخطوات التي تتخذها المملكة المتحدة لدعم التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي. فنحن سنقدم مشروع تقرير يتعلق بالتنفيذ إلى اللجنة التحضيرية، يحدد كيفية تنفيذنا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في دورة الاستعراض هذه. ونشجع جميع الدول على أن تفعل الشيء نفسه. ونعتزم استخدام دورنا في تنسيق العملية، التي يشترك فيها أعضاء المجلس الخمسة الدائمون، لمواصلة العمل الممتاز الذي تم القيام به في إطار القيادة الصينية، بما في ذلك مواصلة حوار الأعضاء الخمسة الدائمين مع جميع الأطراف الموقعة. وسنظل ندعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل ما تقوم به من عمل دعما قويا، بما في ذلك الجهود المتعلقة بالتعاون التقني.

وقدمت المملكة المتحدة مساهمات كبيرة من خارج الميزانية لدعم تجديد مختبرات التطبيقات النووية في سايبرسدورف، النمسا، بما في ذلك بمبلغ يزيد على مليون يورو للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. ويسرنا أننا وقعنا على اتفاق ضمانات طوعية جديد وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وعلى اتفاق ضمانات شاملة في عام ٢٠١٨، الأمر الذي مكن المملكة المتحدة من إنشاء نظام محلي للضمانات النووية. ولا نزال نعتبر البروتوكول الإضافي معيارا ذهبيا للضمانات، ونحث الدول التي لم توافق أو تصادق بعد على اتفاقات كهذه مع الوكالة على أن تفعل ذلك.

ونؤيد بقوة مفهوم مستوى الدول.

وأود أيضا الإشارة إلى الصمت التام بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال من جانب بعض الدول الأكثر حرصا على الترويج لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي معاهدة تفتقر إلى أي أحكام محددة للتحقق من الامتثال. والمملكة المتحدة لن تؤيدها أو توقع أو تصادق عليها.

وينبغي لنا ألا نقلل من شأن التحديات التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نفسها إشارة إلى التحديات التي تواجه الأمن الدولي. وأي مناقشة مجدية بشأن نزع السلاح النووي يجب أن تأخذ البيئة الأمنية الأوسع في الاعتبار. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية العمل من أجل عالم أكثر أمانا واستقرارا تشعر فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها قادرة على التخلي عنها. وهنا يجب على مجلس الأمن أن يقدم إسهامه الخاص بشأن معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن يشمل ذلك مواصلة تصميمنا بحزم على نزع سلاح كوريا الشمالية بالكامل ومنع تصاعد النزاعات. يجب أن نقدم دعمنا السياسي

الكامل لاستمرار عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثيقة الختامية التي يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

السيد أوغاريي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): بيرو ترحب بعقد هذه الجلسة لتركيز اهتمام العالم على الحاجة إلى التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، لا سيما الأسلحة النووية. ونرحب بحضور المسؤولين الموجودين معنا اليوم ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المهمتين.

طوال تاريخه، ظل مجلس الأمن متحداً في مكافحة انتشار الأسلحة النووية، وفي الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لا توجد طريقة للقضاء على الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل أفضل من إنهاء وجودها. وفي هذا الصدد، نؤيد الأعمال التحضيرية المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في العام القادم.

تحافظ بيرو على موقفها الثابت في دعم التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وتشدد على أهمية تحقيق عالميتها. ولذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وإحراز تقدم نحو التدمير الكامل لتلك الأسلحة، وبالتالي القضاء على تأثيرها على البشرية. وفي فهمنا لهذا الهدف والالتزام به، شاركنا بنشاط في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ووقعنا عليها. ونأمل أن يأتي اليوم الذي تنضم فيه جميع البلدان إليها، خاصة تلك التي لديها ترسانات نووية. ونرى أن هذا الصك الملزم قانونا يعزز ويكمل النظامين الحاليين لنزع السلاح وعدم الانتشار، خاصة وأنه يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بشأن تخفيض تلك الأسلحة.

وفي السنوات الأخيرة، لاحظنا بقلق التحديات التي نشأت في مواجهة نظم عدم الانتشار، وخاصة الأسلحة النووية، التي تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين في ظروفنا الراهنة. وسنواصل السعي إلى الوحدة في المجلس في استجابتنا لتلك التحديات، مثل تلك التي رأيناها في البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبيرو تؤكد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، وفي هذا الصدد، فإننا ندعم العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ الضمانات وآليات التحقق من استخدام الطاقة النووية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، من الحتمي أن نشرع في مفاوضات تفضي إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل خاص إلى كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح بهدف مباشرة إجراء مفاوضات على الفور بشأن معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها. وبالمثل، وإذ نترقب المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار، نعتقد أنه لا يمكن تقوية هذا النظام إلا بخفض الترسانات النووية المتبقية، وهو ما يدفعنا إلى حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، واتخاذ تدابير ملموسة. وتأمل بيرو في أن ترى نقاط التقاء في مناطق الخلاف المعروفة. وفي هذا الصدد، نأسف لتعليق معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ونحث كلا البلدين على استئناف الحوار بغية التغلب على خلافاتهما والتوصل إلى اتفاقات على أساس مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا القوي ودعمنا الراسخ لضمان نجاح المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وسيكون من الضروري العمل على معالجة مختلف

تصورات انعدام الأمن عن طريق مكافحة الانتشار وسباقات التسلح والخروج بتدابير موجهة إلى التعاون والتجارة والتنمية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئاسة المجلس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى. كما نشكر السيدة ناكاميتسو والسيد أمانو على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

وفي البداية، نود أن ننوه بالدور القيم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة إلى الدول من أجل الاستخدام المأمون للطاقة النووية للتنمية والأغراض السلمية. ونحن ممتنون لتعزيز العلاقات بين بلدنا والوكالة الدولية، وخاصة في تنفيذ المشاريع التعاونية. ومن خلال وزارة الطاقة والمناجم، تعد الجمهورية الدومينيكية حاليا شريكا في مشروعين وطنيين و ٤٧ مشروعا إقليميا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مرحلتي الإنجاز والتنفيذ.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية التزامها الثابت بالالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الأساسية الثلاثة: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. والتنفيذ الكامل لتلك الركائز الثلاث يمثل الطريق الرئيسي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وصون السلم والأمن الدوليين.

ونشيد بالتقدم المحرز في إطار عدم الانتشار، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. إن اعتمادها واستمرار تنفيذها الفعال حتى يومنا هذا، على الرغم من النكسات، هو دليل مقنع على النجاح الذي يمكن أن تحققه تعددية الأطراف والحوار. ونأمل أن تمتنع إيران والدول الأطراف في الاتفاق والدول الأعضاء الأخرى عن اتخاذ خطوات من شأنها تقويض الاتفاق والثقة الموضوعة فيه.

ولهذا السبب نحث أيضا على اتخاذ إجراء ملموس وعملي مماثل بشأن نزع السلاح، ركيزة المعاهدة التي لم تشهد أي تقدم كبير. ونعتقد أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتمثل في حظرها بالكامل والقضاء عليها قضاء مبرما بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ولذلك، فقد أصبحنا من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وهذه المعاهدة هي النتيجة المنطقية والضرورية للقلق العميق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار بشأن العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لأي استخدام للأسلحة النووية. كما أنها تعزز معاهدة عدم الانتشار وتمثل استجابة متعددة الأطراف عاجلة لتآكل المعاهدات الثنائية والتهديد الذي تشكله الجهود المفضية إلى تحديث الأسلحة النووية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح نووي جديد.

ونلاحظ في ذلك الصدد مع الشعور بالقلق تعليق المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى مؤخرا. ونأمل أن تتمكن الأطراف من استئناف الحوار والتوصل إلى استنتاجات معقولة.

ويُعدُّ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من العناصر التي تعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ونؤكد بفضل خبرتنا في هذه المنطقة المكتظة بالسكان التي أعلن بوصفها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن إنشاء هذه المناطق سيجعلنا أكثر قربا من تحقيق نزع السلاح العام والكامل، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والدولي.

ويحدونا الأمل أن نتمكن خلال الاستعراض المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الاتفاق المؤكد على عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق

الأوسط، وفقا لما اتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ونشجع أيضا الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الوفاء بالتزاماتها، وخاصة تلك المبينة في المادة السادسة من المعاهدة، التي تدعو إلى المفاوضات بغية التوصل إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ونعتقد أن معاهدة حظر التجارب النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، ندعو الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، والتي لم تصدق عليها بعد، إلى القيام بذلك حتى تدخل حيز النفاذ. وبالقدر نفسه لا يمكن إرجاء التفاوض على وجه السرعة بشأن صك ملزم وغير تمييزي ينص على حظر إنتاج المواد الانشطارية.

وختاما، نرى أن من التناقض أن نتطلع إلى العيش في عالم سلمي بينما نسمح في الوقت نفسه بوجود الأسلحة النووية. فهذه الأسلحة تشكل خطرا على البيئة وتنمية دولنا وأمننا الجماعي. ويتنافى استخدامها مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن هناك صلة واضحة بين نزع السلاح والتنمية. ونرى أن من غير المعقول تخصيص موارد هائلة لصيانة وتطوير تكنولوجيات للأسلحة النووية عوضا عن استخدام تلك الأموال لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أتقدم بالشكر والثناء لجمهورية ألمانيا الاتحادية على تنظيم هذه الجلسة بشأن الموضوع الرئيسي المتعلق بتقديم الدعم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعرب أيضا عن امتناننا للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطتيهما القيّمتين.

إن جمهورية غينيا الاستوائية بلد خال من أسلحة الدمار الشامل والبرامج النووية. ولا نتوقع تطوير برنامج كهذا في المستقبل القريب أو البعيد، وليس لدينا أي إسهام في البرامج العسكرية أو المدنية مع الدول الأخرى أو المؤسسات الدولية فيما يتعلق بالأنشطة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ما دام يدعو بلدي بحزم إلى نزع السلاح النووي العام. وما فتئنا ندعو الدول الحائزة على الترسانات النووية وتلك التي تطمح إلى تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية أو تخطط لذلك – حيث ظل رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو يدعو دائما في خطاباته بشأن هذا الموضوع أمام الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى – إلى المضي قدما نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل وإزالتها من على وجه الأرض.

وبعد مرور ٥٠ عاما على بدء نفاذها، تشدد جمهورية غينيا الاستوائية على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار والأساس الذي يرتكز عليه تعزيز نزع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية للأغراض المدنية. بيد أن جمهورية غينيا الاستوائية لم تؤيد أبدا النهج الذي تتبعه المعاهدة، لأنها ظلت تسعى دائما إلى منع انتشار الأسلحة النووية في البلدان التي لم تحز عليها أبدا ولم تبذل سوى قليل من الجهد الذي لا يذكر لأجل القضاء عليها في البلدان ذات الترسانات النووية الهائلة القادرة على تدمير كوكبنا وتحويله إلى أرض خراب.

وتحث جمهورية غينيا الاستوائية جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على إبداء إرادة سياسية حقيقية لإجراء الحوار والسعي إلى توافق الآراء على إصلاح هذه المعاهدة الدولية، ولا سيما المادة الأولى منها في أقرب وقت ممكن خلال المؤتمر

الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة.

وترى جمهورية غينيا الاستوائية أن من الضروري تشجيع عملية نزع السلاح النووي بما يتماشى مع الإطار الذي توفره معاهدة حظر الأسلحة النووية والذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تعمل في إطاره الدول الحائزة للأسلحة النووية في تعاون مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإحراز مزيد من التقدم نحو أهداف تعزيز نزع السلاح النووي العالمي ونظام عدم الانتشار النووي العالمي مع مراعاة رغبات المجتمع الدولي ومبادراته الملموسة والواقعية.

ويتفق وفد بلدي تماما مع المناقشة المتعلقة بالأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي ظل أزمة الانتشار الراهنة هذه، يجب على المجلس أن يحافظ على وحدة صفوفه وأن يتخذ إجراءات موحدة. ويجب عليه تحمّل مسؤوليته بوصفه ضامنا للأمن الدولي، وأن يتصدى بحزم لأي نشاط يهدف إلى تقويض نظام السلم العالمي، فضلا عن عمله باعتباره رادعا لمثل تلك الأنشطة على النحو المتوقع منه على نطاق واسع.

ونرى أن من غير الكافي إنشاء بعض المناطق بوصفها مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. وعوضا عن ذلك، ينبغي إعلان كوكب الأرض برمته منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن خلال التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أصبحت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتعد كفالة عدم الانتشار النووي مسألة رئيسية في أفريقيا، بالنظر إلى شواغلها فيما يتعلق بالإدارة السليمة لاحتياطياتها من اليورانيوم. وعليه، ندعو المجلس إلى تنظيم استخدام اليورانيوم المستورد من أفريقيا وأي منطقة أعلنت منطقة خالية من الأسلحة النووية، لأجل ضمان استخدامه للأغراض المدنية والسلمية بما يعزز عدم الانتشار.

ونعرب عن تأييدنا القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ونؤيد الجهود التي تبذلها تلك الكيانات بهدف التفاوض على صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو أسلحة الدمار الشامل.

وتدين جمهورية غينيا الاستوائية بشكل قاطع تصنيع أي من المواد الكيميائية وتخزينها وتوزيعها وبيعها واستخدامها سلاحا من قبل أي من الأشخاص في جميع الأحوال. وتشدد على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فضلا عن تعزيز الأمن النووي المدني.

وتؤكد الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ستحلّ في عام ٢٠٢٠ على أهمية تكييف ذلك الصك الدولي ليناسب عصرنا، الذي يختلف كثيراً عن فترة الحرب الباردة عندما دخلت المعاهدة حيز النفاذ. ولذلك فإننا نشجّع المجتمع الدولي على البحث عن أرضية مشتركة بهدف إعادة الصياغة وتقريبنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، التي ينبغي أن تختلف عن مثيلتها لعام ١٩٧٠، من حيث أن نطاقها فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن ينطبق بوجه عام وعلى قدم المساواة على جميع الدول، وينبغي ألا تأخذ في الاعتبار بعد الآن الاختلافات والامتيازات التي تتضمنها المعاهدة الآن، حيث أن بعض الدول معفاة من بعض الالتزامات الدولية التي يتطلبها نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وهذا يدعو للتشكيك في المساواة الدولية بين جميع الدول.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء قوي إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تتخبط في المفاوضات أو أنها لم تصدّق

بعد على حل المسائل المعلّقة بشأن إنشاء أو تجديد اتفاقات عدم الانتشار كي تواصل السير ولا تدّخر جهداً لتحقيق تلك الاتفاقات. وفي هذا الصدد، تعيد غينيا الاستوائية تأكيد تأييدها الكامل لخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي نُشرت في أيار/مايو ٢٠١٨، تحت عنوان ”تأمين مستقبلنا المشترك“، والتي تحدد سلسلة من التدابير العملية التي تركّز على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وميادين المعارك التكنولوجية الجديدة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود في البداية أن أعرب عن مدى سرورنا لرؤيتكم، سيدي الوزير، تترأسون جلستنا، وبما أنني لم تتح لي بعد الفرصة للقيام بذلك، فأود أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل ونتمنى لها كل توفيق. ونحن ممتنون أيضاً للسيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وبما أن روسيا هي إحدى الدول الوديعة الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تولي أكبر قدر من الأهمية للحفاظ عليها وإبقائها قيد التشغيل. وسيكون من الصعب أن نبالغ مهما قلنا في تقدير إسهامها في كفالة السلم والأمن الدوليين. فقد أدّت المعاهدة دوراً بالغ الأهمية في منع انتشار الأسلحة النووية ووضعت الأسس لإحراز تقدم مطّرد صوب نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وتطوير التعاون الدولي الواسع النطاق في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ويمكن أن تُعتبر بحق مثالاً على فعالية الدبلوماسية الدولية ونموذجاً للتعاون من جانب المجتمع الدولي في حل المشاكل العالمية. وللأسف، فعلى الرغم من نجاحات لا يمكن إنكارها، لا بد أن نُقرّ بالظروف الصعبة للغاية التي نقترب فيها من الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة ومؤتمرها الاستعراضي المقبل، الذي يتعين عليه أن يوجز سير عمل المعاهدة في دورة السنوات الخمس الأخيرة لها.

إن التناقضات والاختلافات بين مختلف مجموعات الدول في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تزداد عمقاً بصورة خطيرة. ويجري تقويض القواعد والآليات المعترف بها عالمياً في مجال عدم الانتشار أو إخضاعها للتنقيح. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ظهور اتجاهات جديدة وخطيرة في الآونة الأخيرة تزيد من سوء حالة صعبة بالفعل فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. ويتعلّق ذلك بالمحاولات الرامية إلى استخدام عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار كمنبر لتسوية حسابات سياسية، بما في ذلك المسائل التي لا علاقة لها بالمعاهدة. كما أن الخلافات الطويلة الأمد لا تزال قائمة فيما يتعلق بعدد من البنود المدرجة في جدول أعمال المعاهدة.

ويتفق الاتحاد الروسي مع الهدف النبيل المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وبوصفنا مؤيدين مسؤولين وثابتين لعملية نزع السلاح النووي، فإننا ما فتئنا نسهم إسهاما كبيرا في زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد وصلنا في العام الماضي إلى المستويات المحددة فيما يتعلّق بالرؤوس الحربية ونظم إيصالها والمنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة. وعموماً، خُفّضت ترسانة روسيا النووية بما يزيد على ٨٥ في المائة.

ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أولية متسقة لإرساء أسس التقدم نحو نزع السلاح النووي في المستقبل. ويعني ذلك، أولاً وقبل كل شيء، تحسين الوضع الاستراتيجي في مختلف المناطق وفي العالم قاطبة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق معالجة مجموعة كاملة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وهي تشمل، على وجه التحديد، قيام الولايات المتحدة بالنشر غير المقيد على الإطلاق لمنظوماتها العالمية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ وتطوير الأسلحة الهجومية الاستراتيجية غير النووية العالية الدقة؛ واحتمال إطلاق أسلحة في الفضاء الخارجي؛

وإضعاف نظام المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجالات الأمن والاستقرار والحد من الأسلحة؛ والمحاولات الرامية إلى إضعاف القدرات الدفاعية للبلدان الأخرى عن طريق الجزاءات الانفرادية غير المشروعة التي تلتف على مجلس الأمن. وإذا لم تحل هذه المشاكل، فإننا لن نتمكن من تهيئة بيئة أمنية دولية تفضي إلى تعزيز نزع السلاح النووي.

وهناك مسألة ملحة أخرى متصلة بالمعاهدة هي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي اتّخذ في كانون الأول/ديسمبر بأغلبية الأصوات، بشأن عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كان يرمي إلى بدء عملية التنفيذ العملي للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٥، وبالتالي، تقديم مساهمة إيجابية في الحالة الراهنة في سياق عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. إن قرار الجمعية العامة منطقي ومتوازن ولا يتعارض مع مصالح الدول في المنطقة. ويعتزم الاتحاد الروسي المشاركة في المؤتمر بشأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل وتشجيع نتائجه الناجحة، فضلاً عن دعم الجهود اللاحقة الرامية إلى إنشاء هذه المنطقة. سيكون المؤتمر مهماً للدول الخمس الأخرى، الحائزة للأسلحة النووية ولكن الأهم من ذلك أن توحّد جميع البلدان في الشرق الأوسط الجهود الرامية إلى عقد المؤتمر وتنظيمه.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي أُنشئت لتُشكّل أساساً متيناً لمكافحة انتشار واستحداث أسلحة نووية أكثر تطورا، تؤدي دوراً هاماً بصورة استثنائية في الجهود الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية.

ونعتبر ضمانات الوكالة عنصراً رئيسياً من عناصر نظام عدم الانتشار النووي. فالغرض منها هو منع تحويل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى صناعة الأسلحة النووية. ونحن مصممون على مواصلة مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام الضمانات. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان كفالة أن تظلّ آلية التحقق التابعة للمعاهدة موضوعية وغير مسيسة وقائمة على أسس تقنية، وأن تحافظ على الوضوح والشفافية في عملها لأطراف المعاهدة. وتؤيد روسيا إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة، الذي سيصبح في نهاية المطاف، إلى جانب اتفاق الضمانات الشاملة، المعيار المعترف به عالمياً للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن الانضمام إلى البروتوكول الإضافي أمر طوعي.

إن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مسألة من المسائل التي يبدو أن هناك اتفاقاً بشأنها بين الدول الأطراف في المعاهدة. ووفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، تملك الدول الأطراف حقاً غير قابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. يجعل مستوى التطور التكنولوجي الحالي من الممكن الجمع بين الطاقة النووية وغيرها من أنواع الإنتاج العضوي للطاقة، ما يفتح آفاق إيجاد نظم طاقة أكثر تقدماً ومرونة وفعالية. ولكن كما أشار السيد أمانو بحق، فاستخدام التكنولوجيات النووية لا يقتصر على الطاقة فحسب، بل يمتد إلى الاستخدامات في مختلف مجالات الأنشطة بما في ذلك الصناعة والزراعة والطب والمناخ واستخدام المياه وغير ذلك.

ونعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توسع بشكل كبير إمكانات استخدام نظم الطاقة النووية لأغراض التنمية المستدامة مع القضاء على المخاطر التي تهدد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يسفر مؤتمر الاستعراض المقبل عن نتائج إيجابية، وأن تؤكد جميع الدول الأطراف في المعاهدة على الأقل على صلاحية وأهمية المعاهدة واستعدادها للوفاء بالتزاماتها بموجبها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أود الآن أن أضيف بعض الملاحظات الختامية.

أعتقد أن تبادل الآراء والأفكار اليوم يبرهن بوضوح على أهمية الموضوع، وسمعت كثيرين، إن لم يكن جميع أعضاء مجلس الأمن، يعربون عن دعمهم القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها. هناك شواغل ملموسة فيما يتعلق بالتحديات التي تشكل عبئا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اليوم، ولكنني أشعر برغبة المجلس في تحمل المسؤولية بشكل مشترك عن مستقبل المعاهدة وعن تعزيز أهدافها بعد عام ٢٠٢٠. لقد أسهمت الجلسة أيضا في تعزيز فهم أفضل لمختلف الآراء والأولويات المتصلة بالمسألة داخل مجلس الأمن، ويجب أن تساعدنا على إيجاد السبيل الصحيح للمضي قدما صوب مؤتمر استعراض ناجح. أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم لعقد جلسة اليوم وعلى مشاركتهم الفعالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.